مليون دينار أصبحت 111 مليون دينار هناك 15,4 مليون دينار غير موجودة وهذه أموال كثيرة، أنا لا أعرف ما معنى مستشفى صنف "ب" فبحثت ووجدت أن المدير الجهوي للصحة بالقصرين عبد الغني الشعباني قال أن مستشفى سبيطلة تكلفته 35 مليون دينار هذا في سنة 2017 وجدت أيضا أن مستشفى صنف "ب" بمعتمدية تالة تكلفته 35 مليون دينار، هذا حسب السيد حميدة التليلي المكلف بمتابعة المشاريع في قطاع الصحة، يعني شخصان قالا مشروعين اثنين من نفس الصنف تكلفة كل منهما 35 مليون دينار وفي مشروع هذا القانون لما قمت بالحساب وجدت أن المستشفى تكلفته 50 مليون دينار يعني هناك 20 مليون دينار إضافية وهي نسبة ليست هينة، بل تكفي لبناء مستشفى آخر، لماذا كانت تكلفة المستشفى الواحد 35 مليون دينار والآن أصبحت تكلفته 55 مليون دينار؟ بودي أن يجيبني السيد الوزير أين تذهب أو أين ذهبت 20 مليون دينار؟ وشكرا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للأستاذ السيد الهادي بن ابراهم وله ثماني دقائق تفضل.

-وهذا إحدى مقترحاتنا- وهو أن نضع مرصدا للتداين عندما يكون في نطاق مرصد الدولة وفيه أشخاص يقومون بدورهم الرقابي لم يعد مشكلا، وقتها يمكننا مراقبة هذا التداين وصرفه وتنزيله.

في الواقع المشكل ليس في المديونية، المشكل كان في تنزيلها وفي كيفية التصرف فيها، شروط هذا القرض هي شروط تعتبر ميسرة ومعقولة ومقبولة 1,5 % و2 % ثم فترة السداد 20 سنة ومن بينها 5 سنوات إمهال وهذه شروط ميسرة ويمكننا أن نوافق عليها سواء كنا قد وافقنا عليها في لجنة المالية أو الآن في الجلسة العامة.

سيدي الوزير، بناء المستشفيات مسألة طيبة ولكن هناك كثيرا من المعوقات، المعوق الأول هو أن هذه المستشفيات يلزمها أولا تجهيزها بالإطار الطبي وشبه الطبي وهذا نحن نفتقده لأن لدينا الكثير من المستوصفات مغلقة تفتقد للإطار الطبي والإطار شبه الطبي.

ولهذا إذا بنينا مستشفى ونتداين من أجله وتكلفته تقارب 45 أو 50 مليارا ثم في ما بعد لأجل هذه المعضلة لا يشتغل هذا المستشفى هذا غير مقبول.

المسألة الثانية يجب أن يكون هناك مخططات متجانسة وحداثية يعني جديدة تكون فيه فكر المستشفى وبالطبع هذا لاحظناه في بعض المستشفيات حيث لا تكون هذه الشروط موجودة، ولهذا أتصور أنه يجب أن يكون هناك حرص من طرف وزارة الصحة لتعطي شروط هذه المستشفيات.

سيدي الوزير، عندما تصبح الولايات فيها مستشفى جامعي ولا يوجد فيها أي مستشفى جهوي وأذكر على سبيل المثال ولاية المهدية فيها مستشفى جامعي ولكن لا يوجد أي مستشفى جهوي، هذا أول مستشفى سيكون في مدينة الجم وبالمناسبة نهنئ أهالينا في الجم وفي كل ولاية المهدية لأنه عندما يصبح هكذا من المستوصف مباشرة إلى مستشفى جامعي فإن كلفة الصحة ترتفع ويكثر الاكتظاظ لأنه من ألم طفيف برأسه عوضا أن يذهب إلى مستشفى جهوي مباشرة يذهب إلى المستشفى الجامعي الذي كلفته أكثر وأغلى في هذا الجانب ولهذا كلفة المريض في المستشفيات الجامعية مرتفعة ومرتفعة جدا.

ولهذا سيدي الوزير نقول لا بد على الخارطة الصحية أن تأخذ بعين الاعتبار بناء مستشفيات أخرى ليست فقط في ولاية المهدية، نحن في ولاية المهدية اقترحنا وقتها ثلاث مستشفيات أخرى بقصور الساف والشابة ولمَ لا تكون السواسي، نحن نريد أن يقع إنجازها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص أو على ميزانية الدولة حتى تنخفض كلفة الصحة في الولاية.

في اعتقادي أن هذا الموضوع هو موضوع هام، لكن بالنسبة إلى مستشفى الجم فإن الأرض المخصصة لذلك تبرع بها الأهالي وإن شاء الله في ميزان حسنات هؤلاء الأشخاص الذين تبرعوا بالأرض ولكن في بداية شهر فيفري ذهبت إلى وزارة التجهيز ولكن إلى حد الآن أمر تخصيص الأرض للمستشفى لم يصدر بعد. سيدي الوزير، هل لك من جواب حول هذا الموضوع؟ هل ترى أمر التخصيص وقع أم ما زال لم يقع بعد؟ وشكرا.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، ما زالت 90 دقيقة والكلمة للنائب المحترمة السيدة إكرام مولاهي ولها خمس دقائق تفضلي.

السيدة إكرام مولاهي

المشاريع، فإن لزم الأمر سيدي الوزير يقع فسخ الصفقة مع بعض المقاولين الذي يتراخى عمدا في إنجاز المشاريع.

سيدي الوزير، في موضوع ثاني وليست له علاقة بمشاريع هذه القوانين، أغتنم فرصة وجودك بيننا لإثارة هذا الموضوع وهو عملة الحضائر الذين وقع إيقافهم بحجة أنهم بلغوا من العمر 60 سنة، هذا القرار بالنسبة إلي وفي نظري جاء تعسفيا، عمال يشتغلون في الحضائر بعد الثورة يقع إيقافهم دون علمهم بعد أن اشتغلوا كامل الشهر وعندما ذهبوا ليتقاضوا أجورهم أبلغوهم أنه وقع إيقافهم لأنهم بلغوا من العمر 60 سنة، هذا غير معقول، هو اشتغل شهر أعطيه حقه وتصرف منحة الحضيرة وعلى الأقل يقع إعلامه قبل 6 أشهر، وهذا العدد كبير جدا خاصة في ولاية القصرين وهو 600 عامل في الحضيرة يقع إيقافهم هذا غير معقول خاصة أن هناك حالات اجتماعية صعبة وصعبة جدا.

هناك الكثير من العائلات لا تجد ما تأكله الآن لأنه لم يقع صرف منحة الحضيرة، هناك عائلات تتكون من 6 و7 أفراد وهذا غير معقول سيدي الوزير، اتصلت بوزارة التنمية والاستثمار وبالسيد المدير العام المكلف بهذا الموضوع يقول أن هذا القرار صادر عن مجلس وزاري منعقد في سنة 2016 وأن هذا الأمر أو هذا القرار يقضي بأن نعطهم منحة تساوي منحة العائلة المعوزة وهذا من مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية فأين التنسيق ما بين وزارة التنمية ووزارة الشؤون الاجتماعية؟ هذا غير معقول، يجب أن يكون هناك تنسيق بين الوزارات.

في اتصال بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية يقول أن الولايات أو السلطة الجهوية سترسل لي قائمة عملة الحضائر وأنا بعدها سأقوم بالفرز، من يستحق منحة العائلة المعوزة سنعطيه ومن لا يستحق منحة العائلة المعوزة على السلطة الجهوية أو على وزارة التنمية والاستثمار أو على وزارة البيئة وقتها أن تجد له الحل، هذا غير معقول سيدي الوزير، هو اشتغل على الأقل تصرف له منحة الشهر الذي اشتغل فيه وبعدها على الوزارة أن تجد له الحل، الآن فعلا هناك عائلات ظروفها الاجتماعية صعبة جدا وهذا غير معقول.

في الختام سيدي الوزير على وزارة البيئة ووزارة التنمية والاستثمار ووزارة المالية إعطاء منحة عملة الحضائر الذين اشتغلوا